الأمم المتحدة

E/2021/63

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
11 May 2021
Arabic
Original: English

دورة عام 2021

23 تموز/يوليه 2020 – 22 تموز/يوليه 2021

البند 12 (هـ) و (ز) من جدول الأعمال

مسائل التنسيق والبرنامج ومسائل أخرى: البلدان الأفريقية الخارجة من النزاع

التنمية المستدامة في منطقة الساحل

تنفيذ منظومة الأمم المتحدة لأنشطة تقديم الدعم المتكامل والمتسق والمنسق إلى جنوب السودان ومنطقة الساحل

تقرير الأمين العام

أولا – مقدمة

1 – أعدَّ هذا التقرير عملا بقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي 232/2020، الذي طلب فيه المجلس إلى الأمين العام أن يعرض على نظره تقريراً في إطار البند الفرعي المعنون "البلدان الأفريقية الخارجة من النزاع" من بند جدول الأعمال المعنون "مسائل التنسيق والبرنامج ومسائل أخرى" بشأن تنفيذ منظومة الأمم المتحدة لأنشطة تقديم الدعم المتكامل والمتسق والمنسق إلى جنوب السودان. وفي وقت لاحق، طلب المجلس إلى الأمين العام، في مقرره 231/2020 بشأن التنمية المستدامة في منطقة الساحل، أن يقدم إليه تقريراً في دورته لعام 2021 عن كيفية تنفيذ منظومة الأمم المتحدة لأنشطة تقديم الدعم المتكامل والمتسق والمنسق لتحقيق التنمية المستدامة في منطقة الساحل، في حدود الموارد المتاحة، في إطار البند الفرعي المعنون "التنمية المستدامة في منطقة الساحل" من بند جدول الأعمال المعنون "التنسيق والبرنامج والمسائل الأخرى".

090621 040621 21-06270 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

ثانياً - جنوب السودان

ألف - السياق

2 - لقد أُحرز تقدم كبير نحو إحلال السلام منذ توقيع الاتفاق المنشّط لتسوية النزاع في جمهورية جنوب السودان في عام 2018، حيث انخفض مستوى العنف المرتبط بالنزاع في جميع أنحاء البلاد، على الرغم من تزايد العنف القبلي. فقد تحقق مَعلم هام بتشكيل حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية المنشّطة في آذار/مارس 2020. وتشكلت هيئة الرئاسة، التي تتألف من الرئيس والنائب الأول للرئيس وأربعة نواب للرئيس، في 22 شباط/فبراير 2020. واستغرق تعيين حكام الولايات العشر في البلد عدة أشهر، وانتهى بعد ذلك تعيين نواب الحكام والمفوضين. ومع ذلك، كان تنفيذ عملية السلام بطيئاً، ولا تزال بعض المهام السابقة للمرحلة الانتقالية غير مكتملة، بما فيها تدريب قوة موحدة وإعادة نشرها. كما أن إعادة تشكيل الجمعية التشريعية الوطنية الانتقالية وتعيين مجلس الولايات لم يُبت في أمرهما بعد. وعلاوة على ذلك، ينص اتفاق السلام على تخصيص نسبة 35 في المائة من الوظائف في السلطة التنفيذية للنساء، ولكن لم تُعين حتى الآن سوى امرأة واحدة ضمن الحكام.

3 - وفي عام 2020، ساهمت المصاعب الاقتصادية التي تمس بالبلد في بطء تنفيذ اتفاق السلام. وقد بدأ الانتعاش الاقتصادي بشكل جيد في عام 2018 واستمر طوال عام 2019. وفي عام 2020، كان من المتوقع في البداية أن ينمو اقتصاد جنوب السودان بنسبة تفوق 10 في المائة، ولكن التقديرات الأخيرة لهذا العام تشير إلى انكماش اقتصادي بنسبة تتراوح بين 4 و 5 في المائة تقريباً. وبما أن البلد يعتمد اعتماداً كبيراً على الموارد الطبيعية (حيث يمثل النفط نحو 95 في المائة من صادراته)، فقد أدى مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) إلى تباطؤ الاقتصاد بشكل كبير بسبب تدابير الإغلاق. وعلاوة على ذلك، ونتيجة لهبوط الطلب العالمي على النفط، أدى انخفاض أسعار النفط إلى انخفاض كبير في الصادرات والإيرادات الوطنية. وأدى ذلك بالحكومة إلى إيثار سكّ النقود، مما تسبب في انخفاض كبير في قيمة الجنيه السوداني الجنوبي في السوق الموازية، من حوالي 280 جنيهاً لكل دولار في آذار/مارس 2020 إلى نحو 600 جنيه لكل دولار في كانون الأول/ديسمبر 2020. ومع استمرار سعر الصرف الإرشادي الذي حدده مصرف جنوب السودان، فإن الفجوة المتزايدة بين سعر السوق الإرشادي وسعر الصرف في السوق الموازي شكلت ضغطاً على احتياطيات البلاد، وفي أغسطس/آب 2020 نفدت احتياطيات مصرف جنوب السودان من النقد الأجنبي. وإلى غاية نيسان/أبريل 2021، ظلت حالة الاقتصاد الكلي صعبة؛ فعلى سبيل المثال، يُعتقد أن موظفي الخدمة المدنية لم يتقاضوا رواتبهم منذ خمسة أشهر. ويشير حجم الموارد المقترح لميزانية الفترة 2021/2020 إلى عجز مالي يزيد على 50 في المائة من الميزانية البالغة 1,3 بليون دولار، مع غياب أي إشارة واضحة إلى احتمال تمويلها. وبالإضافة إلى ذلك، لم يوافَق بعد على الميزانية الوطنية للفترة 2021/2020.

4 - وأدت المبالغ التي سحبتها الحكومة على المكشوف من المصرف المركزي أيضاً إلى حفز التضخم. ففي شهر كانون الأول/ديسمبر 2020 وحده، ارتفعت الأسعار بنسبة 58 في المائة. وساهم التضخم في سقوط ما يقدر بنحو 1,6 مليون شخص في براثن الضعف، ولا سيما فقراء الحضر، الذين يتقاضون مداخيلهم بالعملة المحلية، ولكنهم يواجهون أسعاراً مقيسة بدولار الولايات المتحدة. وربما ساهمت زيادة التنافس على الموارد بسبب المصاعب الاقتصادية في تصاعد العنف على الصعيد دون الوطني، ولا سيما

في شكل تجريد الناس من أصولهم وسرقة الماشية. والزراعة في جنوب السودان مُفترق طرق بين المزارعين والرعاة. ففي حين أن الزراعة، ولا سيما في المناطق النائية من البلد، تمارَس أساساً باعتبارها نشاطاً من أنشطة الكفاف، فإن الماشية هي أساس التجارة والمصدر الرئيسي للثروة داخل المجتمعات المحلية وفي ما بينها. وغالباً ما تؤدي العلاقات المشوّشة بين المزارعين والرعاة إلى حدوث توترات خطيرة، وهو ما يؤدي عادة إلى إنشاء نظم عرفية راسخة ومتطورة لإدارة النزاعات في معظم أنحاء البلد. غير أن هذه النظم ضعُفت إلى حد كبير بسبب عقود من النزاعات المسلحة والنزوح والضغوط الاقتصادية.

5 - وعلى الرغم من التربة الخصبة في البلاد، فإن جنوب السودان مستورد كبير للأغذية واندماجه محدود في الاقتصاد العالمي. وبسبب عقود من النزاعات، لم تشهد البنى التحتية سوى القليل من التطور. فالطرق ذات نوعية رديئة، مما يحد من الوصول إلى الأسواق. كما أن سبل الحصول على الكهرباء محدودة ولا يمكن الاعتماد عليها. وفي نيسان/أبريل 2021، بدأت شركة Juba Electricity Distribution Company وشركة Ezra Company في تخفيف الضغط على المولّدات.

6 - وبالنظر إلى ضعف البنية التحتية وكون البلد غير ساحلي، فإن التجارة أكثر تكلفة مما هي عليه في البلدان الأخرى لأنها تعتمد على شبكات طرق متخلفة، وهي بالإضافة إلى ذلك كثيراً ما تكون غير آمنة وعرضة لأعمال نصب الكمائن المسلحة. وفي نيسان/أبريل 2021، تصاعدت الهجمات على سائقي الشاحنات الأجانب من أوغندا وكينيا.

7 - وكان لاقتران التكامل التجاري غير الملائم بالتنمية الزراعية الهزيلة أثرٌ سلبي على الاقتصاد، علاوة على صدمات طبيعية أخرى تزيد من تفاقم الحالة. وعند اقتراب عام 2020 من نهايته، عانى البلد من أسوأ فيضانات منذ 60 عاماً، تضرر منها 1,4 مليون شخص، ومع ذلك لم تموَّل الاحتياجات المالية لتنفيذ خطة الاستجابة الإنسانية لعام 2020 في البلد إلا بنسبة 58 في المائة فقط. ونتيجة لذلك، أعلن برنامج الأغذية العالمي في نيسان/أبريل 2021 عن تخفيضات في الحصص الغذائية لنحو 000 700 لاجئ ومشرد داخلياً، يحصلون الآن على 50 في المائة من حصة كاملة، بعد أن كانت 70 في المائة.

8 - ومنذ النصف الثاني من عام 2020، عجّلت الحكومة بتنفيذ بعض الإصلاحات الاقتصادية لزيادة الكفاءة في إدارة المالية العامة، بما في ذلك تعيين قيادة جديدة في الهيئة الوطنية للإيرادات، مما عزز تعبئة الإيرادات غير النفطية، والترويج للصادرات غير النفطية مثل الذهب والصمغ العربي من أجل تنويع الاقتصاد. وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2020، صُرف قرض من برنامج التسهيل الائتماني السريع لصندوق النقد الدولي قدره 52,3 مليون دولار، مما مكّن المصرف المركزي من استئناف المزادات بدولارات الولايات المتحدة، على الرغم من أن الفجوة الكبيرة الفاصلة بين سعر السوق الإرشادي وسعر الصرف في السوق الموازي أعاقت فعالية القرض. وفي أواخر آذار/مارس 2021، وافق صندوق النقد الدولي على منح قرض ثان من برنامج التسهيل الائتماني السريع قدره 174,2 مليون دولار لمساعدة البلد على مواجهة الضغوط التي تثقل ميزان المدفوعات الناجمة عن جائحة كوفيد-19. وبناء على ذلك، وافقت سلطات البلد على سياسات الاقتصاد الكلي والإصلاحات التي يقوم عليها برنامج لصندوق النقد الدولي يرصده موظفو الصندوق ومدته تسعة أشهر، وتضمنت قراراً رئيسياً يقضي بإصلاح سوق الصرف الأجنبي وتوحيد سعر السوق الإرشادي وسعر الصرف في السوق الموازي بصفة تدريجية.

9 - وفي عام 2020، صُنِّف جنوب السودان كأكثر البلدان خطورة من حيث تفشي كوفيد-19 في أفريقيا[1] وتراوحت توقعات الوفيات بين 408 و 740 26 في عام واحد. واستند هذا الترتيب إلى أن نسبة عالية من سكان جنوب السودان يعانون من سوء التغذية الحاد، مع ما يتصل بذلك من مضاعفات صحية؛ ويوجد في البلد نظام رعاية صحية ضعيف ومحدود ولا ترصد له الموارد الكافية، بما في ذلك شبه غياب لمرافق الرعاية المخفِّفة للألم، وبه عدد كبير من المشردين داخلياً الذين يعانون من قلة المأوى و/أو ضيقه. وبعد مرور عام على بداية الجائحة، من المعروف أن أقل من 150 شخصاً قد توفوا بسبب الفيروس، على الرغم من ارتفاع طفيف في عدد الوفيات في الربع الأول من عام 2021. وكانت آثار الجائحة آثاراً غير مباشرة في معظمها في المجالين الاقتصادي والاجتماعي، ولكنها شديدة ومتفشية للغاية. كما عانى الأطفال والشباب معاناة كبيرة من حيث التعليم بسبب عدم وجود نظم موثوقة للاتصالات السلكية واللاسلكية وموارد للأطفال للوصول إلى المنابر التعليمية. ونتيجة لذلك، فإن توفير التعليم يعوقه بشكل خطير مجتمع سُجل فيه أدنى معدل للإلمام بالقراءة والكتابة في العالم.

10 - وكانت الاحتياجات الإنسانية ماسة في عام 2020 ولا تزال شديدة في عام 2021. فوفقا للمحة العامة عن الاحتياجات الإنسانية لعام 2021، يقدر أن نحو 8,3 ملايين شخص بحاجة إلى المساعدة، أي بزيادة قدرها 000 800 شخص عن العام السابق. وكانت الدوافع الرئيسية لهذه الاحتياجات تتعلق بارتفاع خطر انعدام الأمن الغذائي، وآثار جائحة كوفيد-19، واستمرار سوء ظروف الاقتصاد الكلي، وتأثير الفيضانات على سبل العيش. ووفقاً لآخر تحليل للتصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي، الذي أُجري في كانون الأول/ديسمبر 2020، من المتوقع أن يواجه 7,24 ملايين شخص، أو 60 في المائة من السكان، انعدام الأمن الغذائي الحاد الشديد في الفترة من كانون الأول/ديسمبر 2020 إلى تموز/يوليه 2021. وتشير التقديرات إلى أن 000 31 شخص سيتحملون في تلك الفترة انعدام الأمن الغذائي الحاد "الكارثي" (المرحلة 5)، ومن المرجح أن يواجه ما يقدر بنحو 2,5 مليون شخص انعدام الأمن الغذائي الحاد "الطارئ" (المرحلة 4). ومن المتوقع أن يعاني نحو 1,4 مليون طفل ممن هم دون سن الخامسة من سوء التغذية الحاد ويحتاجون إلى العلاج، وهو أعلى عدد من حالات سوء التغذية الحاد منذ بداية الأزمة في كانون الأول/ديسمبر 2013. وبالإضافة إلى ذلك، تحتاج نحو 382 483 امرأة حامل أو مرضعة ممن يعانين من سوء التغذية الحاد إلى العلاج.

11 - وغالباً ما ترتبط الاحتياجات الإنسانية بتقلب تحركات السكان، بما في ذلك حالات النزوح الجديدة والثانوية المتصلة بالصراعات والفيضانات على الصعيدين المحلي ودون الوطني، التي مسّت بأكثر من 000 800 شخص لمدة عامين متتاليين (2019 و 2020)، وكانت النساء والأطفال هم الأكثر تضرراً منها. وقد أُبلغ عن عودة تلقائية لـ 1,1 مليون نازح منذ عام 2016[2]، وعاد حوالي 000 360 لاجئ إلى جنوب السودان من البلدان المجاورة منذ عام 2017[3].

(1) مركز أفريقيا للدراسات الاستراتيجية، 2020. يمكن الاطلاع عليها في الموقع التالي: https://africacenter.org/spotlight/mapping-risk-factors-spread-covid-19-africa/.

(2) المصدر: المنظمة الدولية للهجرة.

(3) المصدر: مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

باء - دعم الأمم المتحدة لجنوب السودان

12 - لقد كانت هناك فرص لتعزيز دعم الأمم المتحدة في جنوب السودان، ولكن لا تزال هناك صعوبات كبيرة أيضاً. فمن ناحية، أدى التقدم المحرز في عملية السلام، إلى جانب تزايد الاستقرار وتحسن سبل الوصول في العديد من الأماكن التي تضم فيها الولايات الآن محافظات تؤدي عملها، إلى تهيئة الظروف المؤاتية لتقديم المساعدة على نحو أكثر فعالية. ومن ناحية أخرى، ما فتئت عملية السلام تتقدم ببطء، وتفاقمت الأزمة الإنسانية بسبب الفيضانات وتفشي الجراد وجائحة كوفيد-19 والقيود المفروضة على التنقل لاحتوائها. وكان لا بد من تأجيل بعض الأنشطة بسبب الصعوبات المصادفة في تنفيذها. وكمثال على ذلك، لم يستن إجراء الدراسة الاستقصائية لتقدير السكان إلا في نيسان/أبريل 2021. وعلى الرغم من هذه الصعوبات الهائلة، استجاب فريق الأمم المتحدة القطري بسرعة وبطريقة مرنة، كما يتجلى في خطته الاجتماعية والاقتصادية للتصدي لجائحة كوفيد-19. وعلى سبيل المثال، أعيد توجيه الأموال المخصصة للأنشطة التي لم يتسن تنفيذها بسبب القيود المفروضة بسبب جائحة كوفيد-19 إلى أنشطة مثل تصنيع أقنعة الوجه والصابون والبرامج التربوية التي تقدَّم عن طريق الإذاعة حتى يتمكن الأطفال الخاضعين لتدابير الإغلاق الشامل من مواصلة التعلم.

13 - وساعدت الأمم المتحدة على تعزيز الحوار مع الشركاء الوطنيين في السنة المشمولة بالتقرير، لضمان أن يكون الدعم الدولي خلال الفترة الانتقالية مرتكزاً على المسؤولية الوطنية على الصعيدين الوطني والمحلي. وهكذا، فإن الحوار بين الأمم المتحدة وحكومة جنوب السودان قد تحسن كثيراً مقارنة بالسنوات الماضية. فعلى سبيل المثال، عقد في تموز/يوليه 2020 اجتماع تشاوري بين الأمم المتحدة والحكومة لاستعراض نتائج عام 2019 والتقرير المالي لفريق الأمم المتحدة القطري ومناقشة نوع الدعم الذي سيقدمه الفريق القطري في الفترة المتبقية من عام 2020 وفي عام 2021. ويعكس هذا الحدث التزام فريق الأمم المتحدة القطري والحكومة وأوساط الجهات المانحة بوجه عام بالمشاركة في حوار هادف وبناء، ضمن إطار الأمم المتحدة للتعاون للفترة 2019-2021، الذي وقّع في عام 2018 وأُطلق في عام 2019. وفي تشرين الأول/أكتوبر 2020، عقدت الحكومة اجتماعاً رفيع المستوى مماثلا مع شركاء في التنمية، كانت ضمنهم جهات مانحة ثنائية ومؤسسات مالية دولية ووكالات وصناديق وبرامج الأمم المتحدة وقيادات حكومية. وقد أسهمت المناقشات في إعادة تنشيط الأفرقة العاملة القطاعية التي تعزز تنسيق المعونة والتعاون مع الشركاء الإنمائيين الآخرين. وعلى سبيل المثال، فإن مؤسسات مالية دولية مثل البنك الدولي ومصرف التنمية الأفريقي هما مشاركان فعليان في أنشطة فريق الأمم المتحدة القطري في جنوب السودان، ويوفران تمويلا كبيراً لتنفيذ البرامج من جانب وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها على أساس الشراكة. ويمول البنك الدولي حالياً مشروعاً بقيمة 40 مليون دولار ينفذه مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع وحكومة جنوب السودان بشأن شبكات الأمان الاجتماعي، في حين يخصِّص مصرف التنمية الأفريقي أكثر من 14 مليون دولار للأمن الغذائي من خلال منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة.

14 - ويستند إطار الأمم المتحدة الحالي للتعاون إلى نهج محلي في تنفيذ خطة عام 2030، وهو يتزامن مع فترة السنوات الثلاث الانتقالية التي نص عليها الاتفاق المنشّط لتسوية النزاع في جمهورية جنوب السودان. وهو يوجه عمل الفريق القطري دعماً للأولويات والتطلعات الإنمائية الوطنية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، مع الركائز الأربع التالية ذات الأولوية: (أ) بناء السلام وتعزيز الحوكمة؛ (ب) وتحسين الأمن الغذائي وإنعاش الاقتصادات المحلية؛ (ج) وتعزيز الخدمات الاجتماعية؛ (د) وتمكين النساء والشباب. وفي

المقابل، تفعَّل هذه الركائز الأربع في تسعة برامج رئيسية هي: (أ) مكافحة العنف الجنساني؛ (ب) والخدمات الصحية الأساسية؛ (ج) وتربية الأطفال والشباب مع التركيز على المجتمعات الرعوية؛ (د) والأمن الغذائي والتغذوي؛ (هـ) والحوكمة واللجوء إلى العدالة؛ (و) والانتعاش الاقتصادي بحسب خصوصيات كل منطقة؛ (ز) والأسر العائدة من النزوح؛ (ح) التحضير للتعداد الوطني؛ (ط) وتمكين المرأة.

15 - وقد حقق الإطار نتائج هامة: ففي عام 2018، وفي إطار التعاون المؤقت السابق، حشدت وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها مبلغ 172 مليون دولار وقدمته. وفي عام 2019، قدمت 213 مليون دولار، أي بما يزيد على 41 مليون دولار عن العام السابق. وفي عام 2020، بلغ إجمالي موارد تمويل التنمية التي قدمها الفريق القطري نحو 203 ملايين دولار. ويمثل العامان الماضيان زيادة كبيرة بنسبة 23,8 في المائة و 18 في المائة بالمقارنة بالأداء في عام 2018 ضمن إطار التعاون المؤقت. وقد تحققت نتائج عام 2020 على الرغم من العديد من التحديات، بما فيها الفيضانات وكوفيد-19 وغزو الجراد. وكانت القيود المفروضة بسبب جائحة كوفيد-19 مضرة بوجه خاص بما كان يُعتزم تنظيمه من المناسبات مع العديد من المشاركين، مما أعاق بشكل مفرط الأنشطة التي تمد المرأة والشباب بالتمكين، وكذلك بناء السلام والحوكمة.

16 - وبعد مشاورات مستفيضة، قرر الفريق القطري في أواخر عام 2020 تمديد إطار التعاون لمدة سنة واحدة، حتى عام 2022، لمواءمته مع استعراض البلد لاستراتيجية التنمية الوطنية. وينطوي التمديد أيضاً على استعراض البرنامج الرئيسي الحالي للمساهمات الأساسية في الإنعاش والقدرة على الصمود لكي تظل وافية بالغرض، وتصميم خمسة برامج رئيسية جديدة ستستمر حتى نهاية عام 2022، وهي: (أ) وضع برامج بحسب خصوصيات كل منطقة من أجل العائدين والنازحين وتعزيز الإدارة المحلية؛ (ب) والحد من مخاطر الكوارث (الفيضانات)؛ (ج) واستراتيجية التنمية الوطنية؛ (د) ودعم بناء السلام والتحول الديمقراطي؛ (هـ) والعنف الجنساني. وتُبذل الجهود لتعبئة الموارد المالية لضمان تنفيذ هذه البرامج المشتركة، ومنها على سبيل المثال إعادة الأهلية للاستفادة من صندوق بناء السلام. كما بدأ فريق الأمم المتحدة القطري عملية التخطيط لإطار تعاون جديد من المقرر أن يبدأ كانون الثاني/يناير 2023.

17 - ومن العناصر المحورية لعمل الأمم المتحدة في جنوب السودان نهج الترابط الثلاثي لضمان الاتساق بين أنشطة السلام والأنشطة الإنسانية والإنمائية. ويتجسد ذلك في زيادة الحوار المحلي لتعزيز الانتعاش والقدرة على الصمود في المناطق المستقرة بما يكفي للسماح بعقد اجتماعات شاملة لأصحاب المصلحة المحليين الراغبين في العمل على إحراز التقدم والقادرين على ذلك. وتتلقى جلسات الحوار تلك الدعم من الأمم المتحدة والجهات الفاعلة الدولية الأخرى، التي تساعد على تنظيم الاجتماعات والمؤتمرات المحلية ودعم إجراءات المتابعة. وبالإضافة إلى ذلك، ظل الصندوق الاستئماني للمصالحة وتحقيق الاستقرار وبناء القدرة على الصمود في جنوب السودان آلية تنسيقية شفافة وقوية لدعم برنامج الشراكة والقدرة على الصمود. وزادت ميزانية الصندوق من 287 729 11 دولاراً في عام 2019 إلى 054 093 13 دولاراً في عام 2020. ومن الأمور الهامة أن فريق الأمم المتحدة القطري أنجز، بالتعاون الوثيق مع أصحاب المصلحة وبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، تحليلا للسلام والصراع وحدد العناصر الأساسية والفرص المتاحة للتعاون مع أصحاب المصلحة ووضع البرامج المشتركة.

18 - والغرض من الدعم المشترك الذي تقدمه مجموعة واسعة من المنظمات غير الحكومية والجهات المانحة والأمم المتحدة، من خلال إطار الشراكة من أجل الإنعاش والقدرة على الصمود، هو الحد من

الضـــعف وبناء القدرة على الصـــمود على الصـــعيد المحلي. وقد اكتســـبت هذه الالتزامات زخماً كبيراً في عام 2019 ولا تزال ذات أهمية كبيرة، على الرغم من القيود المفروضـة على التنقل بسبب جائحة كوفيد-19 في عام 2020. وتقوم الجهات المانحة والكيانات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية بمواءمة برامجها مع مبادئ ونتائج الشراكة من أجل جلسـات الحوار المحلية. وهذا دليل على اعتماد نهج أكثر تكاملا لتعزيز الحلول المســتدامة في جميع قطاعات العمل الإنســاني والســلام والتنمية وتعزيز قدرة الناس للاعتماد على الذات. ويجري اتنفيذ أنشـطة لبناء القدرة على الصـمود، في شـكل برامج مشـتركة تسـتند إلى أولويات وخطط عمل متفق عليها محلياً، في عدة مواقع. ويسـاهم هذا الدعم المنسَّـق لسـبل العيش المحلية وتقديم الخدمات في جعل الناس أقل اعتماداً على المساعدة الإنسانية.

19 - وقد قدمت المنظمات الإنســانية المســاعدة الإنســانية وخدمات الحماية إلى أكثر من 7,3 ملايين شـخص في عام 2020. ويمثل ذلك 97 في المائة من الهدف المنقح البالغ 7,6 ملايين شـخص من خلال خطة الاسـتجابة الإنسـانية لعام 2020، بمن فيهم أولئك الذين تلقوا المسـاعدة من خلال أنشـطة التصـدي لجائحة كوفيد-19. وفي 31 كانون الأول/ديسمبر 2020، تم تأمين 1,1 بليون دولار مقابل مبلغ 1,9 بليون دولار المطلوب في الخطة. وأثرت الفجوة الكبيرة في التمويل على جملة أمور منها أنشـــطة الاســـتجابة في مجالات المياه والصرف الصحي والنظافة والأمن الغذائي.

جيم - التوقعات

20 - إن نجاح عملية الانتقال في جنوب السـودان أمرٌ أسـاسـي لمسـتقبله، بما في ذلك إجراء انتخابات ديمقراطية في نهاية الفترة الانتقالية. ويتطلب ذلك إحراز تقدم في ثلاثة مجالات عامة، هي: المســـائل السياسية ومسائل الحوكمة؛ والمسائل المتعلقة بالشؤون السياسية؛ ونزع سلاح المقاتلين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم وإصـلاح قطاع الأمن؛ وتحسـين الوضـع الإنسـاني وحالة حقوق الإنسـان. وسـتتحقق بعض المعالم الرئيسية لأحدث دولة في العالم من خلال اتفاق السلام لعام 2018، بما في ذلك جوانب مثل الشفافية والمساءلة في نظام المالية العامة، وتمثيل المرأة بنسبة 35 في المائة، ونزع سلاح المقاتلين السابقين، وإنشاء لجنة للحقيقة والمصالحة.

21 - ولا يزال اســتعراض الاســتراتيجية الإنمائية الوطنية جارياً، كما ينص على ذلك الاتفاق المنشّــط لتسـوية النزاع في جنوب السـودان، ومن المتوقع أن يكتمل في حزيران/يونيه 2021. وهذا أمرٌ هام لوضـع خطط إنمائية متسـقة ومنسـقة وتحديد الأولويات الوطنية المشـتركة. وعلى الرغم من إحياء الأفرقة العاملة القطاعية في عام 2020، فإنها لا تزال ضعيفة من الناحية العملياتية. ويمكن للشركاء الإنمائيين الدوليين أن يدعموا الاستعراض بالعمل البناء والاستفادة من الزخم الذي أوجدته عملية السلام.

22 - وسـيكون البعد الاقتصـادي أيضـاً بالغ الأهمية، وسـيكون اسـتقرار حالة الاقتصـاد الكلي والحالة المالية، بما في ذلك تخفيف ضـغوط العملة والتضـخم، مفيداً للغاية للأسر المعيشية وموظفي الخدمة المدنية الذين تأخر دفع مرتباتهم (من المتوقع أن تتم تســوية المتأخرات بعد منح القرض الثاني لصـــندوق النقد الدولي). والإصـلاحات الاقتصـادية الجارية، بما في ذلك جهود الهيئة الوطنية للإيرادات، واعدة وتحتاج إلى التنفيذ الكامل - وخاصـة تلك التي يراد منها تحقيق الشـفافية والمسـاءلة. وقد يؤدي إصـلاح سـوق الصـرف الأجنبي، على وجه الخصـوص، إلى زيادة أثر عمل شـركاء التنمية، بما في ذلك عمل الأمم المتحدة، وزيادة الكفاءة في القطاع العام، وجذب الاسـتثمار الأجنبي المباشـر. وبالإضـافة إلى الإصـلاحات، فإن التنويع

الاقتصادي أمرٌ أساسي ويجب أن تستمر الجهود الرامية إلى تعزيزه، ليس فقط لأن أسعار النفط لا يمكن التنبؤ بها، على المدى المتوسط والطويل، ولكن لأن الاعتماد المفرط على النفط يجعل اقتصاد البلدان ضعيفاً أيضاً. ويحاول جنوب السودان تحسين المناخ المالي العام من خلال تدبير المالية العامة وإجراء إصلاحات اقتصادية.

23 - ومن شأن تحسين آفاق حصول الأسر المعيشية على خدمات الحماية الاجتماعية الأساسية، مثل التعليم والرعاية الصحية الأفضل، أن يساعد لا محالة على الحد من العنف، وتعزيز إدماج الشرائح الضعيفة مثل الشباب الذين لا تتوفر لهم سوى فرص عمل قليلة، والحد من الآثار السلبية على الآخرين، كالفتيات أو النساء أو الأشخاص ذوي الإعاقة. وحماية الشرائح الضعيفة أمرٌ بالغ الأهمية. وقد أثبتت جائحة كوفيد-19 الأهمية المحورية للخدمات الاجتماعية الأساسية. وعلاوة على ذلك، إذا كان القيام بحملة تطعيم واسعة النطاق لتحقيق مناعة القطيع من أجل الانتعاش الاقتصادي أمراً لا بد منه، فإن تأثير جائحة كوفيد-19 في البلد قد يستمر لفترة أطول بكثير مما هو عليه في البلدان الأخرى. وجنوب السودان، الذي يقدَّر عدد سكانه بنحو 12 مليون نسمة، لم يتلق الدفعة الأولى (000 132 جرعة) من مرفق كوفاكس لإتاحة لقاحات كوفيد-19 على الصعيد العالمي إلا في 25 آذار/مارس 2021، وبدأت عمليات التلقيح بالعاملين في مجال الصحة في الخطوط الأمامية في 6 نيسان/أبريل.

24 - ولا يزال الانتعاش والقدرة على الصمود ركناً أساسياً من أركان عمل الأمم المتحدة. وفي حين أنه من الصعب التنبؤ بآثار تغير المناخ، وفقاً لمؤشر الضعف في تغير المناخ لعام 2017، فإن جنوب السودان من بين أكثر البلدان عرضة لتغيره. فالكوارث الطبيعية مثل الفيضانات تحدث بشكل متكرر، وكثيراً ما تؤدي إلى نقص حاد في الأغذية، حيث تشير التقديرات إلى أن 1,7 مليون امرأة وطفل يعانون من سوء التغذية الحاد. ومن ثم، هناك حاجة ماسة إلى مبادرة رائدة جديدة بشأن الحد من مخاطر الكوارث الناجمة عن الفيضانات.

25 - ويتخذ فريق الأمم المتحدة القطري حالياً خطوات عملية لتعزيز الدعم الإنمائي، بما في ذلك من خلال توسيع إطاره للتعاون من أجل مواءمته بشكل أفضل مع العمليات الوطنية، ومواصلة الحوار مع النظراء الوطنيين، ووضع مبادرات جديدة يمكن توسيع نطاقها، والدراسة الاستقصائية لتقدير السكان، والشراكة من أجل الانتعاش والقدرة على الصمود، والجهود المبذولة لحشد موارد إضافية من صندوق بناء السلام. وسيواصل تنسيق التدخلات، لتجنب ازدواجية الجهود وضمان التعاون الفعال في مبادرات بناء السلام والحكم في ما بين فريق الأمم المتحدة القطري وبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان. وسيواصل الفريق القطري تمتين الروابط الفعالة مع شركاء التنمية الآخرين، بما في ذلك البنك الدولي ومصرف التنمية الأفريقي والجهات المانحة الثنائية، والاستفادة من القدرات الجديدة والأدوات القائمة حالياً في سياق إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية.

26 - وختاماً، فإن الحد من العنف بجميع أشكاله، بما في ذلك العنف الجنسي والعنف الجنساني، شرطٌ أساسي آخر لإحراز تقدم في جنوب السودان. وعلى سبيل المثال، فإن المبادرات الهادفة إلى منع الاستغلال والاعتداء الجنسيين والتصدي لهما، مثل حملات التوعية العامة والمحاكم المكلفة بالنظر في القضايا الجنسانية، هي مبادرات جديرة بالترحيب ويجب مواصلة دعمها.

27 - ويمكن أن يعود منع العنف بعائدات إيجابية للغاية، وذلك بفضل التقليل إلى أدنى حد من خطر الصراع على الأراضي والممتلكات عندما يعود النازحون واللاجئون إلى ديارهم بعد فترة طويلة ويجدون أناساً

جددا يحتلون أراضيهم وممتلكاتهم. وسيظل من يعود من النازحين داخل البلد وخارجه يواجهون احتياجات متزايدة في مجالات مثل الأمن الغذائي أو الخدمات الاجتماعية أو الإسكان أو الأراضي وسيحتاجون إلى الدعم.

ثالثاً - منطقة الساحل

ألف - السياق

التنمية المستدامة

28 - ومنذ صدور التقرير السابق الذي قدمتُه إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي(E/2020/65) في تموز/يوليه 2020، عيّن منسق خاص لقيادة الجهود الجماعية التي تبذلها منظومة الأمم المتحدة لتنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل وخطة الأمم المتحدة لدعم منطقة الساحل من أجل استجابة إنمائية موسعة للأمم المتحدة من أجل منطقة الساحل، والاستفادة من جميع وسائل الأمم المتحدة في المنطقة، والعمل مع المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، والتحالف من أجل منطقة الساحل، ومنبر التنسيق الوزاري لمنطقة الساحل، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والاتحاد الأفريقي، والاتحاد الأوروبي، والبنك الدولي، ومصرف التنمية الأفريقي ودعم جهودها.

29 - وكانت التنمية في منطقة الساحل بطيئة في أحسن الأحوال قبل جائحة كوفيد-19، التي لا تزال تضغط على الاقتصادات في منطقة الساحل، مما يؤدي إلى تفاقم مواطن الضعف الموجودة من قبل، والمخاطرة بعكس مسار المكاسب التي تحققت في مكاسب أهداف التنمية المستدامة خلال العقدين الماضيين. وتواجه معظم بلدان المنطقة أول ركود تشهده منذ 25 عاماً. فوفقاً لمصرف التنمية الأفريقي (آذار/مارس 2021)، حققت المنطقة نمواً بنسبة 4,8 في المائة في عام 2019، وفي عام 2020، يقدَّر أن متوسط الناتج المحلي الإجمالي قد انخفض بنسبة 0,85 في المائة، في حين أن الناتج المحلي الإجمالي المرجح يضعه عند -1,06 في المائة. واختلف أداء النمو بين البلدان؛ ولم تسجل معدلات نمو إيجابية في عام 2020 سوى غينيا (+5,2 في المائة) والنيجر (+1,2 في المائة). وقد أثرت الجائحة بشكل كبير على موريتانيا (-3,6 في المائة) ونيجيريا (-3 في المائة) والكاميرون (2,4 في المائة) وغامبيا (-2,4 في المائة). ومن المتوقع أن تتعافى اقتصادات منطقة الساحل لتلبغ نسبتي 4,4 في المائة في عام 2021 و 5,1 في المائة في عام 2022.

30 - ولا يزال النمو الشامل في منطقة الساحل يواجه تحديات بسبب البطالة واستمرار العمالة الناقصة، ولا سيما بين الشباب. فنحو 43 في المائة من سكان الساحل يعيشون على أقل من 1,90[4] دولار في اليوم. وفي المتوسط، شكّل الاقتصاد غير الرسمي في عام 2020 نحو 50 في المائة من الناتج الوطني، وأكثر

(4) مجموعة مصرف التنمية الأفريقي، *West African Economic Outlook 2020, Coping with the COVID-19 Pandemic* *[التوقعات الاقتصادية لغرب أفريقيا لعام 2020، التصدي لجائحة كوفيد-19]* (أبيدجان، 2020)، الصفحة 24. يمكن الاطلاع عليه في الموقع التالي: www.afdb.org/en/documents/west-africa-economic-outlook-2020-coping-covid-19-pandemic.

من 80 في المائة من العمالة، و 90 في المائة من الوظائف الجديدة[5]. ويتجسَّد هذا الأمر في انخفاض الإنتاجية والتعرض للصدمات، اللذين يديمان مجتمعين انعدام المساواة في الدخل والفقر.

31 - ونظراً لحجم القطاع غير الرسمي، فإن عمليات الإغلاق وحظر التجول الواسعة النطاق في جميع أنحاء منطقة الساحل - رغم ضرورتها لاحتواء جائحة كوفيد-19 - أثرت تأثيراً عميقاً في سبل العيش والحركات الرعوية التقليدية والحصول على الغذاء، مما أثر بشكل أكبر على سكان الساحل. وتختلف نسبة السكان الذين قد يسقطوا في براثن الفقر بحسب البلد، وقد لا تُعرف التقديرات الفعلية على وجه اليقين بسبب ندرة البيانات وتقلب معدلات انتشار الجائحة.

32 - وظلت منطقة الساحل، وهي إحدى البؤر الساخنة لتغير المناخ في العالم، تعاني من درجات حرارة شديدة وتقلب في هطول الأمطار ونوبات الجفاف، وكلها ظواهر تؤدي إلى تدهور الأراضي، وتغيير أنماط الرعي، والحد من إمدادات المياه للحيوانات، وتهديد سبل عيش السكان الذين تعتمد الأغلبية منهم على الزراعة من أجل البقاء. ومن الردود على المخاوف المتعلقة بالمناخ مبادرة السور الأخضر العظيم، التي تهدف إلى زرع 8 000 كيلومتر من المناطق الخضراء الجديدة والتي تلقت ما لا يقل عن 14,326 بليون دولار من التمويل المتعهد به في مؤتمر القمة "كوكب واحد" الذي عقد في كانون الثاني/يناير 2021. وسيسرع التمويل الجهود الرامية إلى استصلاح الأراضي المتدهورة وإنقاذ التنوع البيولوجي، وكذلك إيجاد فرص عمل مراعية للبيئة وبناء القدرة على الصمود.

33 - وقد تحسنت معدلات الالتحاق بالمدارس على مدى العقدين الماضيين. ومع ذلك، لا يزال متوسط عدد سنوات الدراسة منخفضاً، مع وجود اختلافات كبيرة في البلدان[6]. وغامبيا وحدها هي التي يبلغ معدل الالتحاق بالمدارس الابتدائية فيها 90 في المائة على الأقل. وفي مالي، تسببت جائحة كوفيد-19 في خسارة في مستويات التحصيل التعليمي، حيث كان هناك ما يقرب من 4 ملايين من الأطفال غير الملتحقين بالمدارس مقارنة بعام 2018، عندما كان العدد 1 343 000 طفل[7].

34 - وتدعم الأمم المتحدة، بالتعاون مع بعض الشركاء، الجهود الرامية إلى إنهاء جميع أشكال العنف ضد النساء والفتيات بحلول عام 2030، بما في ذلك الزواج المبكر والقسري والتحرش الجنسي والممارسات التقليدية الضارة، التي تشكل جميعها عقبات أمام التنمية المستدامة والسلام والرخاء. ويمنع العنف الجنساني النساء والفتيات من المشاركة الكاملة في المجتمع، ويكلِّف الملايين في النفقات الصحية، وله آثار على المدى الطويل. وفي مالي والنيجر ونيجيريا، قامت الأمم المتحدة بأنشطة دعوة مكثفة بشأن العنف الجنساني من خلال مبادرة تسليط الضوء. وفي النيجر، شارك 265 26 شاباً وفتى وشابة وفتاة في برامج داخل المدرسة وخارجها الغاية منها تعزيز المعايير والمواقف والسلوكيات المنصفة بين الجنسين وممارسة الحقوق، بما فيها الحقوق الإنجابية. وفي النيجر، تم توعية 325 596 شخصاً بأسباب وعواقب العنف الجنساني وتزويدهم بالمهارات اللازمة للمساعدة على منع العنف، من بينهم 288 مراهقة قادرات على قيادة حلقات عمل مجتمعية وتبادل معارفهن مع أقرانهن. وزودت المبادرة 22 مركزاً لتقديم الرعاية الأساسية الطارئة

(5) المرجع نفسه.

(6) المرجع نفسه.

(7) البنك الدولي؛ Children out of school, primary – Mali [الأطفال الذي لم يلتحقوا بالمدارس الابتدائية - مالي]. يمكن الاطلاع عليه في الموقع التالي: https://data.worldbank.org/indicator/SE.PRM.UNER?locations=ML.

للوالدات لدى الوضع وللمواليد بطواقم مستلزمات ما بعد التعرض للاغتصاب ساعدت على رعاية 102 1 من الناجيات، وأُنشئ 22 مركزاً من مراكز المساعدة القانونية تشمل خدماتها 300 قرية. وعلى مدار عام 2020، تكفلت مبادرة تسليط الضوء في النيجر بتوفير الرعاية الشاملة لما مجموعه 531 6 ناجية من العنف الجنساني. وفي مالي، تم توعية 327 139 شخصاً بأهمية منع العنف الجنساني. واستفاد ما مجموعه 350 من الناجيات من العنف الجنساني من إعادة الإدماج الاجتماعي والاقتصادي. وهناك ما مجموعه 279 مجتمعاً من المجتمعات المحلية في سبيلها إلى التخلي عن عادة تشويه الأعضاء التناسلية للإناث وغيرها من الممارسات التقليدية الضارة، منها 31 مجتمعاً قامت بذلك بالفعل. وفي نيجيريا، وضعت أربعة قوانين وسياسات جديدة بمساهمات من بعض الجماعات المدافعة عن حقوق المرأة. واستفاد ما مجموعه 873 64 فتاة وصبياً من برامج مدرسية بشأن منع العنف الجنساني؛ واستفاد 268 75 آخرين من خلال برامج خارج المدرسة. وتم الوصول إلى أكثر من مليوني شخص (895 157 2) من خلال حملات متعددة الوسائط بشأن العنف الجنساني. وحصلت 911 10 امرأة وفتاة من ضحايا العنف الجنساني على رعاية عاجلة وطويلة الأجل. وتعزَّزت قدرات 673 منظمة تعنى بحقوق المرأة على تصميم برامجها وتنفيذها ورصدها وتقييمها. وفي السنغال والكاميرون، أنشأ فريقا الأمم المتحدة القطريان مكاتب للشؤون الجنسانية والأطفال داخل وحدات الشرطة وعززا قدرة 70 و 250 من أفراد الأمن على التوالي على رعاية ضحايا العنف وكفالة حماية المدنيين.

35 - وتماشياً مع الاستراتيجية التقنية العالمية بشأن الملاريا للفترة 2016-2030 لمنظمة الصحة العالمية وأهداف التنمية المستدامة (الغاية 3-3)، تمكن المكتب الإقليمي لمنظمة الصحة العالمية لأفريقيا من الحصول على موارد (من موناكو) لتوفير الدعم التقني لسبعة بلدان (بوركينا فاسو وتشاد والسنغال وغامبيا ومالي وموريتانيا والنيجر) في منطقة الساحل للحد من عبء الملاريا والقضاء على هذا المرض. وفي الفترة من عام 2019 إلى عام 2020، ساعد المكتب الإقليمي بعض البرامج على اعتماد مبادئ توجيهية معيارية وتكييفها وتنفيذها، وتعزيز قدرات الموارد البشرية، وتحسين التخطيط الاستراتيجي، وإدارة البيانات والآلية دون الإقليمية لتنسيق الدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة برمتها للاتحاد الأفريقي وبرنامج الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا.

36 - ودعمت الأمم المتحدة إنشاء أمانة منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية في أكرا بغانا، التي يتوقع أن توجد فرص عمل وتحسِّن سبل العيش. ومن ثم فإن زيادة الطلب على السلع الآتية من سوق أكبر ستجتذب الاستثمارات وتوجد فرص عمل للجميع. ومن المتوقع أن تحسِّن منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية ظروف كثير من النساء والشباب في المنطقة، لأنهم يشكلون حصة كبيرة من التجار غير الرسميين.

الحالة الأمنية

37 - في عام 2020، واصل مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل دعم الجهود الوطنية والإقليمية الرامية إلى الحفاظ على السلام، بالتعاون مع شركاء إقليميين ودوليين، بطرق منها من خلال الدعوة وتقديم الدعم للنُّهج الشاملة للحوارات الوطنية والعمليات الانتخابية (هذه الأخيرة مع أفرقة الأمم المتحدة القطرية في بوركينا فاسو وغينيا ومالي والنيجر) وتعزيز حقوق الإنسان، وكذلك الإصلاحات الدستورية والمؤسسية. ويدعو المكتب إلى التقيد بدعوة الأمين العام إلى وقف إطلاق النار على الصعيد العالمي في خضم جائحة كوفيد-19. ونفذ المكتب وفريق الأمم المتحدة القطري في تشاد، بالاشتراك مع أفرقة

الأمم المتحدة القطرية في البلدان التي تركز على بناء السلام، عدة مبادرات عبر الحدود ومبادرات إقليمية لبناء السلام مع الكاميرون وجمهورية أفريقيا الوسطى وغابون والنيجر من أجل التصدي للأخطار الأمنية الناجمة عن الصراعات القبلية والجريمة المنظمة العابرة للحدود.

الحالة الإنسانية

38 - ظلت منطقة الساحل الأوسط واحدة من أسرع المخاوف المتعلقة بالتشرد والحماية ازدياداً في العالم في عام 2020، ويتجلى ذلك في عدد المشردين قسراً (في بوركينا فاسو ومالي والنيجر)، حيث زاد عددهم من 000 70 شخص في عام 2018 إلى مليوني شخص بحلول نهاية عام 2020. وأدى استمرار انعدام الأمن في جميع أرجاء منطقة حزام الساحل، ولا سيما في بوركينا فاسو وتشاد والكاميرون ومالي والنيجر ونيجيريا، إلى زيادة حادة في عدد النازحين داخل بلدانهم، الذي بلغ 175 530 3 مليون شخص في أيلول/سبتمبر 2020[8]. وظلت النزاعات المسلحة والإرهاب والقلاقل الأهلية تتسبب في تشريد الناس قسراً. وعلاوة على ذلك، ظلت الأوضاع مقيدة بشدة بالنسبة للعاملين في المجال الإنساني، حيث كثفت الجماعات المسلحة غير الحكومية أنشطتها في جميع أنحاء المنطقة دون الإقليمية، مما جعل المناطق التي كان من السهل الوصول إليها في السابق غير آمن.

39 - ولئن هبّت الوكالات الإنسانية لتلبية الاحتياجات في جميع أنحاء منطقة الساحل، فإن قدرتها قد أعيقت بشدة بسبب نقص التمويل. فقد شهد عام 2020 الأثر الكامل للجائحة والاحتياجات المتصاعدة خلال موسم الجدب، ومع ذلك بلغ متوسط تمويل خطط الاستجابة القطرية الست (بوركينا فاسو وتشاد والكاميرون ومالي والنيجر ونيجيريا) 18 في المائة. وفي حين أن ميزانيات الأمن في جميع أنحاء المنطقة آخذة في الازدياد بشكل ملحوظ، فإن تمويل أنشطة الإغاثة الإنسانية والاستثمارات الإنمائية متخلفة.

40 - ومن المتوقع أن يرتفع مستوى انعدام الأمن الغذائي في عام 2020 إلى مستويات لم يسبق لها مثيل، حيث يواجه 13 مليون شخص نقصاً حاداً في الغذاء بل هم عرضة لكوارث أخرى. وللعام الثاني على التوالي، كان على المنطقة أن تستعد لأزمة غذائية وتغذوية كبيرة في عام 2021. فنحو 16,7 مليون شخص يحتاجون الى مساعدات غذائية فورية، من بينهم 9,2 ملايين شخص فى شمال نيجيريا. ويواجه حوالي مليون شخص حالة طوارئ (تشرين الأول/أكتوبر - كانون الأول/ديسمبر 2020). وقد يرتفع عدد الأشخاص الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي الحاد إلى 23,6 مليون شخص خلال موسم الجدب المقبل (حزيران/يونيه - آب/أغسطس 2021)، ليصل إلى مستوى قياسي جديد. ويُخشى أن يتدهور بشكل سريع سوء التغذية في المناطق المتضررة من الصراعات، ويعاني 1,6 مليون طفل دون ممن هم سن الخامسة من سوء التغذية الحاد الوخيم. وفي عام 2020[9]، احتاج 24 مليون شخص إلى المساعدة الإنسانية والحماية، وهو أعلى رقم مسجل على الإطلاق في المنطقة. كما أدى انعدام الأمن والهجمات إلى تعطيل الخدمات الاجتماعية الأساسية بشدة، مما هدد مستقبل آلاف الأطفال وحرم الأشخاص والمجتمعات المتضررة من العنف من الخدمات وسبل العيش الحيوية. وفي عام 2020، قدمت الأمم المتحدة مساعدات غذائية إلى 2,7 مليون شخص في النيجر، من بينهم مليون شخص ضمن عنصر الطوارئ و 1,7 مليون شخص

(8) المصدر: https://data2.unhcr.org/ar/situations/sahelcrisis.

(9) مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، *اللمحة العامة عن العمل الإنساني 2021* (جنيف، 2020). يمكن الاطلاع عليه في الموقع التالي: www.unocha.org/global-humanitarian-overview-2021.

ضمن عنصر القدرة على الصمود. وجرت تحويلات نقدية إلى 000 580 شخص في جميع مناطق البلد خارج العاصمة.

41 - إن مستقبل ملايين الأشخاص، تقل أعمار أربعة من كل خمسة أشخاص منهم عن 35 سنة، معرض للخطر بسبب انعدام سبل الحصول على الخدمات الاجتماعية وانعدام الأمن الغذائي. فالاستثمارات المنسقة في الحلول المتعددة الأبعاد هي وحدها التي يمكنها قلبُ اتجاهات التدهور، ورفع مستوى أضعف الناس في منطقة الساحل المتضررين من الأزمات المتكررة، وتهيئة ظروف مستقرة للمجتمعات المحلية والأسر لتحقيق الازدهار. وفي حين أن التصدي لحالة الطوارئ الناجمة عن ذلك تمثل أولوية مطلقة، فإن انعدام الأمن يجعل من تقديم المساعدة أمراً صعباً بشكل مطرد.

باء - دعم الأمم المتحدة لمنطقة الساحل

42 - ضمن الإطار الشامل لاستراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل وخطتها للدعم، ما فتئت الأمم المتحدة توسع جهودها إلى حد كبير لدعم خطط التصدي لجائحة كوفيد-19 والتعافي منها التي وضعتها الحكومات. ومن خلال خطط الأمم المتحدة الاجتماعية-الاقتصادية للتصدي لجائحة كوفيد-19، تعالج الأمم المتحدة الاحتياجات الفورية وقضايا التنمية الاجتماعية والاقتصادية الطويلة الأجل، بما يتماشى مع الأولويات الوطنية. وأفادت أفرقة الأمم المتحدة القطرية بأن الفجوات في التمويل تقدَّر بحوالي 41,5 في المائة، وأن الموارد المالية اللازمة للتصدي لجائحة كوفيد-19 تبلغ 2,5 بليون دولار للمنطقة. وفي 7 كانون الثاني/يناير 2021، عين الأمين العام المنسق الخاص المعني بالتنمية في منطقة الساحل، لقيادة الجهود الجماعية مع التركيز على خطة عام 2030 والأسباب الجذرية لعدم الاستقرار، ولتنفيذ الاستراتيجية المتكاملة وخطتها للدعم من أجل استجابة إنمائية موسعة للأمم المتحدة لصالح منطقة الساحل، اعتماداً على جميع وسائل الأمم المتحدة في المنطقة.

الأمن

43 - دعمت الأمم المتحدة البلدان في جهودها الرامية إلى منع الجماعات الإرهابية غير التابعة للدول من شراء الأسلحة والاتجار بها، والتي تمول في كثير من الأحيان عن طريق الاتجار غير المشروع بالممتلكات الثقافية في منطقة الساحل. وتم تدريب أكثر من 105 من موظفي الجمارك من بوركينا فاسو ومالي وموريتانيا والنيجر على رصد وكشف تهريب القطع الأثرية الثقافية من خلال التعاون مع المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول) ومنظمة الجمارك العالمية. وفي السنغال، قام فريق الأمم المتحدة القطري ببناء مركز للشرطة والجمارك على الحدود مع موريتانيا للمساعدة على تعزيز الأمن في خضم هذه الجائحة.

44 - وواصلت الأمم المتحدة تقديم الدعم إلى بلدان حوض بحيرة تشاد عن طريق إنشاء آليات للتدقيق مع الأفراد المرتبطين بجماعة بوكو حرام ومقاضاتهم وإعادة تأهيلهم وإعادة إدماجهم. وما فتئت المنظمة الدولية للهجرة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والمديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب ومكتب مكافحة الإرهاب تعالج مختلف جوانب التدقيق والملاحقة القضائية وإعادة التأهيل وإعادة الإدماج في حوض بحيرة تشاد بالتنسيق مع لجنة حوض بحيرة تشاد والاتحاد الأفريقي. وحتى الآن، تم فصل 260 فرداً من المرتبطين ببوكو حرام (45 في المائة منهم من النساء) وإعادة إدماجهم في المجتمع.

الحوكمة

45 - قام مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل وأفرقة الأمم المتحدة القطرية، في إطار جهودها الرامية إلى تعزيز السلام والحكم الرشيد، بما يلي: (أ) تعزيز العمليات الانتخابية والمشاركة في تنظيم حوار سياسي بين الحكومة وأحزاب المعارضة لدعم الاستقرار خلال الانتخابات التشريعية والمحلية والرئاسية في بوركينا فاسو وتشاد وغينيا والكاميرون ومالي[10] وموريتانيا والنيجر ونيجيريا؛ (ب) وتقديم الدعم لهيئة التنمية المتكاملة لمنطقة لِبتاكو - غورما لبدء برنامجها الذي يروم تحقيق الاستقرار والذي يكرر التجربة التي جرت في حوض بحيرة تشاد بالتعاون مع هيئات إقليمية مثل الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا؛ (ج) وإجراء أول دراسة لحصر الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة بتمويل من جهات مانحة بالتعاون مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. وفي مالي، تتَّخذ الخطة المتكاملة لدعم العملية الانتقالية الحكومية كإطار رسمي لتنسيق جميع جهود منظومة الأمم المتحدة لدعم الانتقال السياسي وتعزيز القدرة على الصمود والتماسك الاجتماعي وحوار السلام في مناطق غاو وموبتي وتاودنّي وتمبكتو.

46 - وتماشياً مع إطار سياسة الهجرة في أفريقيا في خطة الاتحاد الأفريقي لعام 2063، الذي يدعو فيه إلى الحصول على معلومات دقيقة عن هجرة اليد العاملة، بما في ذلك ظروف العمالة والحصول على المشورة القانونية في حالة انتهاك حقوق الإنسان، تم دعم الإدماج الاجتماعي للمهاجرين من غرب أفريقيا. وفي السنغال والكاميرون وغينيا ومالي والنيجر ونيجيريا، عزز التدخل قدرة وسائط الإعلام على تقديم وصف دقيق لتجارب المهاجرين وإيجاد تغطية مركزة للمخاطر التي يواجهها المهاجرون، مما شجع النقاش العام القائم على الأدلة بشأن تغيير التصورات المتعلقة بالهجرة.

47 - وفي ما يتعلق بمنع التطرف العنيف من خلال التعليم، قدم مشروع تقوده منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) الدعم لما يقرب من 000 8 طالب في بوركينا فاسو والسنغال ومالي والنيجر من خلال بناء قدرات المعلمين في مجال التربية المُحدِثة للتغيير الجذري التي تشمل المناهج الدراسية والبيئة المدرسية والمجتمعات المحلية. وقد سمح ذلك للمعلمين بإيجاد فضاءات آمنة للحوار الاجتماعي وتعزيز التعاطف واحترام الآخرين والتعددية باستخدام نهج محورها الطفل. وفي النيجر، ساهمت الأمم المتحدة في تسجيل ما يقرب من 10 في المائة من الطلاب في المدارس واستبقائهم فيها، وساعدت بصفة مباشرة على إعادة فتح 042 3 مدرسة (15 في المائة) بأمان من أجل 869 454 تلميذاً. ويمتد أثر ذلك إلى التعاون بين المدرسة والمجتمع عموماً حيث يسهم فيها الأطفال في السلام والتماسك الاجتماعي.

48 - ولتعزيز قدرة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا على التخطيط الاستراتيجي الطويل الأجل ووضع البرامج وتنفيذها، أجرت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي تقييم الرؤية الإنمائية للجماعة لعام 2020. ولا تزال صياغة الرؤية المستقبلية الجديدة الطويلة الأجل للمنطقة (أفق عام 2050)،

(10) بالرغم من الاعتراف بهذا التقدم المحرز، تجدر الإشارة أيضاً إلى أن الحالة في مالي تدهورت بشكل كبير وسط احتجاجات واسعة النطاق في أعقاب الانتخابات التشريعية التي جرت في 29 آذار/مارس و 19 نيسان/أبريل 2020 وبلغت ذروتها بانقلاب وقع يوم 18 آب/أغسطس واحتجاز الرئيس السابق، إبراهيم بوبكر كيتا، ورئيس الوزراء السابق، بوبو سيسي، ومسؤولين مدنيين وعسكريين آخرين. واستقال الرئيس بعد ذلك وأعلن حل الحكومة والجمعية الوطنية. وقد اندلعت الاحتجاجات بسبب قرار المحكمة الدستورية، في 30 نيسان/أبريل، القاضي بإلغاء النتائج الأولية للانتخابات التشريعية التي أُجريت في آذار/مارس ونيسان/أبريل للتنافس على 31 مقعداً من أصل 147 مقعداً، معظمها لصالح مرشحي الائتلاف الحاكم (انظر S/2020/952، الفقرات 1-3).

مع التركيز القوي على الحوكمة والأمن والقيادة والتكامل الإقليمي والنمو الشـــامل والتماســـك الاجتماعي، مستمرة. وستكون هذه الخطة حاسمة لازدهار المنطقة على مدى السنوات الثلاثين المقبلة.

49 - وفي إطار برنامج الدعم الإقليمي المشـــترك لتنفيذ أنشـــطة التعاون عبر الحدود في منطقة لِبتاكو - غورما، أسهمت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تقييم القدرات وتعزيز القدرات المؤســـســـية والإصـــلاحات في مجال الإدارة عبر الحدود من جانب هيئة التنمية المتكاملة لمنطقة لِبتاكو - غورما في بوركينا فاسو ومالي والنيجر.

50 - وكان دعم البرنامج الإنمائي للمرفق الإقليمي لتحقيق الاستقرار في حوض بحيرة تشاد كفيلا بإقامة تعاون متين مع القوة المشتركة المتعددة الجنسيات، وشمل ذلك إنشاء خلية مشتركة للتعاون العسكري المدني بين لجنة حوض بحيرة تشاد والقوة المشتركة المتعددة الجنسيات لضمان الإشراف المدني الاستراتيجي على الأنشطة المدنية والعسكرية للقوة المشتركة المتعددة الجنسيات.

51 - وفي عام 2020، وعلى الرغم من القيود، أضـــفى المرفق الإقليمي لتحقيق الاســـتقرار الطابع المؤسسي على هياكل الإدارة والتنسيق اللازمة لتنفيذ استراتيجية تحقيق الاستقرار التي وضعتها لجنة حوض بحيرة تشاد. وأثبت المرفق فعاليته في دعم السلطات المحلية في الأقاليم المتضررة لتعزيز العَقد الاجتماعي وإقامة الثقة بين الحكومة والمجتمعات المحلية. كما حسَّن إمكانية اللجوء إلى العدالة من خلال دعم المحاكم وأعادت الحكم المحلي. وبالإضـافة إلى ذلك، دعمت بناء أكثر من 800 1 مشـروع للبنى التحتية، شـملت خطوط شـبكات المياه والمحلات التجارية وأكشـاك السـوق والإسـكان، وفتحت قنوات جديدة للتجارة عبر الحدود، مما عزز سبل العيش في المجتمعات المحلية. وفي غامبيا، دعم فريق الأمم المتحدة القطري إنشاء محاكم إلكترونية على مسـتوى المحكمة العليا ومحاكم الصـلح لتيسـير اللجوء إلى العدالة ومعالجة القضـايا المتراكمة المسـتمرة خلال جائحة كوفيد-19. وبالإضـافة إلى ذلك، يسَّـرت ثلاثة مراكز متنقلة للمسـاعدة القانونية على مسـتوى المجتمعات المحلية ومكتب المسـاعدة القانونية في السـجون الحصـول على خدمات الوساطة والخدمات القانونية والاجتماعية المجانية.

القدرة على الصمود

52 - من حيث إدارة النظام الإيكولوجي والتنوع البيولوجي لحوض بحيرة تشـــاد، عالجت الأمم المتحدة ولجنة حوض بحيرة تشاد معاً احتياجات السكان الضعفاء في تشاد والكاميرون والنيجر ونيجيريا في ما يتعلق بتغير المناخ. فقد اسـتفاد أكثر من 000 30 من سـكان النيجر من الأنشـطة المدرة للدخل من الاقتصـاد الأخضـر واسـتصـلاح النظام الإيكولوجي المتدهور، مما خفف من الآثار الاجتماعية والاقتصـادية لجائحة كوفيد-19. وفي نيجيريا، اختيرت محمية الغلاف الأحيائي هاديجيا - نغورو - بادِه كموقع للتفاعل بين المجتمع والبيئة، بما في ذلك منع نشوب الصراعات والإدارة المستدامة للتنوع البيولوجي. وتواصلت الجهود الرامية إلى ترشـيح حوض بحيرة تشـاد كموقع للتراث الطبيعي العالمي، حيث أُجيزت 12 دراسـة علمية وتم بناء قدرات أكثر من 000 50 مستفيد في مجال الهيدرولوجيا والإدارة السلمية لحوض بحيرة تشاد.

53 - وواصلت وكالات الأمم المتحدة جعل الخدمات الاجتماعية الأساسية قادرة على الصمود في وجه الصـدمات والضـغوط المتصـلة بالمناخ والكوارث. فقد سـاعد التمويل المقدَّم من صـندوق موسكوكا الفرنسـي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة ومنظمة الصـحة العالمية وهيئة الأمم المتحدة للمسـاواة بين الجنسـين وتمكين المرأة وصـندوق الأمم المتحدة للسكان على دعم بوركينا فاسو وتشاد والسنغال ومالي والنيجر لتعزيز النظم

الصحية وتعزيز الصحة الجنسية والإنجابية للمراهقين والشباب وتحسين التغذية وصحة الأم والوليد. ونتيجة لذلك، باستثناء الرضاعة الطبيعية، ازداد عدد مقدِّمي الخدمات الصحية وانتشار وسائل منع الحمل بين النساء في سن الإنجاب. وإلى جانب شركاء إقليميين (الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والاتحاد الأفريقي، واللجنة الدائمة المشتركة بين الدول المعنية بمكافحة الجفاف في منطقة الساحل، ولجنة حوض بحيرة تشاد، والشبكة الأكاديمية شركاء لتعزيز القدرة على الصمود للناس المعرضين للمخاطر (Periperi U)[11])، ساهمت المنظمة الدولية للهجرة وهيئة الأمم المتحدة للمرأة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي وصندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسف في تعزيز القدرات الإقليمية لإدارة مخاطر الكوارث بما يتماشى مع إطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة 2015–2030 في سبعة بلدان في منطقة الساحل (بوركينا فاسو وتشاد والسنغال ومالي وموريتانيا والنيجر ونيجيريا).

54 - وشددت الأمم المتحدة أيضاً على تعزيز القدرة على الصمود في سياق لجائحة كوفيد-19. وفي هذا الصدد، ركز التعاون مع البنك الدولي على إنشاء النظم المتكيفة للحماية الاجتماعية على الصعيدين القطري والإقليمي، بتمويل من ألمانيا واليونيسف وبرنامج الأغذية العالمي، التي دعمت حكومات مالي وموريتانيا والنيجر في جهودها الرامية إلى التصدي لآثار الجائحة. وإجمالا، استهدفت 000 268 أسرة معيشية (ما يقرب من 1,8 مليون شخص) بالتحويلات النقدية والخدمات التكميلية في أكثر المناطق ضعفا. وبذلت جهود أيضاً لضمان استمرار التطعيم الروتيني. وزوِّد ما يقرب من مليون طفل (تتراوح أعمارهم بين 6 أشهر و 59 شهراً) بمكمِّلات فيتامين ألف، وعولج 000 650 طفل وامرأة يعانون من سوء التغذية الحاد المعتدل وحصلوا على دعم وقائي، كما تلقى العلاج 211 93 طفلا آخر يعانون من سوء التغذية الحاد الوخيم. وفي النيجر، تلقى ما مجموعه 887 940 طفلا دون سن سنة (الهدف: 726 967 طفلا أو 97 في المائة) الجرعة الأولى من لقاح الحصبة قبل أن يتموا عامهم الأول، وتلقى 646 649 طفلا الجرعة الثانية.

55 - ووسّع كل من اليونيسف وبرنامج الأغذية العالمي نطاق أنشطة تعزيز القدرة المتكاملة على الصمود مع تغير المناخ من خلال إعادة تأهيل الأراضي في منطقة الساحل من خلال استهداف 3 ملايين شخص، من بينهم 1,9 مليون طفل من المجتمعات المحلية الضعيفة. وقد تم بالفعل إعادة تأهيل 000 70 هكتار من الأراضي في مجموعة بلدان منطقة الساحل الخمسة. وفي النيجر، تم استصلاح أكثر من 600 19 هكتار من الأراضي المتدهورة من خلال إيجاد محاصيل منتجة.

56 - ولا يزال الحصول على الطاقة المتجددة مجالا من مجالات التركيز بالنسبة للأمم المتحدة. فبدعم من الشركاء، أنشأت اليونيسف ومنظمة Water Mission مركزاً تقنياً إقليمياً للطاقة الشمسية لتوفير الدعم التقني لتركيب شبكات المياه التي تعمل بالطاقة الشمسية في مالي وموريتانيا والنيجر. وبالإضافة إلى ذلك، وضع تصنيفٌ لخطورة الظروف في ما يتعلق بالمياه والصرف الصحي والنظافة الصحية، بدعم من اليونيسف والمجموعة العالمية المعنية بالمياه والصرف الصحي والنظافة الصحية، لتقييم الاحتياجات ونقاط الضعف في ما يتعلق بالمياه والصرف الصحي والنظافة الصحية بشكل منهجي. وقدمت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين الدعم لكي يستفيد اللاجئون والمشردون داخلياً من مصادر الطاقة المتجددة

(11) اتحاد يضم 12 جامعة أفريقية: منبر لتعزيز العمل الجامعي بشأن الحد من المخاطر والضعف في أفريقيا.

في بوركينا فاسو والنيجر، بما في ذلك إضاءة الأماكن العامة للحد من خطر العنف الجنساني، وتوزيع أطقم مستلزمات الغاز الطبيعي والمصابيح الشمسية، وتقديم الدعم لاستصلاح الأراضي وإعادة التحريج.

57 - وروجت هيئة الأمم المتحدة للمرأة لمشاركة النساء في سلاسل الأنشطة الزراعية المولّدة للقيمة القادرة على التكيف مع تغير المناخ في السنغال ومالي والنيجر ونيجيريا. ومن خلال متطوعات من الأمم المتحدة وإيفاد متطوعات متخصصات في الشؤون الجنسانية، تعززت قدرة الشركاء على دعم المساواة بين الجنسين ومبادرات تمكين المرأة.

58 - وتمت تعبئة التحالف العالمي للتعليم[12] تحت شعار "استمرار التعلُّم"، لتقليل أثر إغلاق المدارس إلى أدنى حد ممكن كجزء من التدابير الوقائية الحكومية ضد جائحة كوفيد-19. وتتمثل أولويات التحالف في مساعدة البلدان على توسيع نطاق ممارسات التعلم عن بعد، ومد يد العون للأطفال والشباب الأكثر عرضة للخطر، مما يقلّل من فقدان فرص التعلم ويعدّ المدارس لإعادة فتح أبوابها بأمان. ومن خلال الجهود المشتركة التي بذلها أكثر من 140 عضواً من الأمم المتحدة والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية والقطاع الخاص، أعادت جميع بلدان منطقة الساحل فتح المدارس في بداية عام 2021، مقارنة بشهر يوليه/تموز 2020، عندما كانت المدارس في أكثر من ستة بلدان في منطقة الساحل مغلقة أو مفتوحة جزئياً.

الإطار المنسق في منطقة الساحل

59 - سيكون للمنسق الخاص المعني بالتنمية في منطقة الساحل - الذي تشمل مهمته تنسيق تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل وخطتها للدعم - دور حاسم في المضي قدماً. وبينما لا يزال المنسق الخاص في الأيام الأولى من عمله، فإنه يساعد بالفعل في حفز العمل من خلال تعزيز التركيز على التنمية المستدامة والشاملة للجميع والدفع بعجلة تضافر جهود الأمم المتحدة في منطقة الساحل نحو دعم المؤسسات والشركاء العاملين في مجال التنمية. وما زال نطاق الاستراتيجية المتكاملة وأثرها وتولي زمامها على الصعيد الوطني نقاطاً رئيسية في مجال الدعوة بالنسبة للمنسق الخاص.

60 - وتبقى الفرصة النهائية للتعجيل بتنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل في تبني أصحاب المصلحة الوطنيين الاستراتيجية وتولي زمامها على الصعيد الوطني، بدعم من المنسقين المقيمين وأفرقة الأمم المتحدة القطرية. وتتناول أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية[13] في تشاد (2017-2021) وموريتانيا والنيجر (2019-2021) أولويات الاستراتيجية المتكاملة في ما يتعلق بالحوكمة والسلام والقدرة على الصمود. وفي بوركينا فاسو وتشاد والكاميرون والنيجر ونيجيريا، تعمل أفرقة الأمم المتحدة القطرية على تعزيز الاتساق في ما بين الأنشطة الإنسانية والإنمائية وأنشطة السلام. وتشاد والنيجر بلدان تجريبيان في اللجنة التوجيهية المشتركة للأمم المتحدة للنهوض بالتعاون الإنساني والإنمائي. وفي منطقة أقصى الشمال في الكاميرون، حيث لا تزال الاحتياجات الإنسانية كبيرة، ينفِّذ فريق الأمم المتحدة القطري نهج الترابط في بلديتين هما: موكولو (مايو - تساناغا) وفوتوكول (لوغون وشاري).

(12) انظر الموقع التالي: https://ar.unesco.org/covid19/globaleducationcoalition.

(13) اعتباراً من حزيران/يونيه 2019، تحوّلت أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة في البلدان المذكورة إلى أطر الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة.

61 - وقد أعدت الأمم المتحدة أدوات لتعزيز التعريف بجهودها في منطقة الساحل. وهي تشمل ما يلي: (أ) وضع استراتيجية للاتصالات؛ (ب) وتنشيط الموقع الشبكي لاستراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل؛ (ج) وإصدار رسالة إخبارية متكاملة عن الاستراتيجية؛ (د) واستحداث أسماء مستخدمين عامة في مواقع وسائط التواصل الاجتماعي.

62 - ومن أجل تحقيق نتائج مؤثِّرة، أشرك مكتب الأمم المتحدة للتنسيق الإنمائي بنشاط منسقين مقيمين معنيين بتنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل، ولا سيما من خلال فريقه الإقليمي لأفريقيا الذي يعمل مع مكتب المنسق الخاص المعني بالتنمية في منطقة الساحل المنشأ حديثاً، من أجل إدراج الاستراتيجية المتكاملة وخطتها للدعم بصورة منهجية في الوثائق البرنامجية الأساسية لفريق الأمم المتحدة القطري مثل أطر الأمم المتحدة للتعاون. وقد بدأ إجراء دراسة استقصائية بعنوان "5W" (من وماذا وأين ومتى ومن أجل من) عن تدخلات الأمم المتحدة حتى الآن في منطقة الساحل وتقييم سريع، بالتعاون الفعلي من المكاتب الإقليمية للأمم المتحدة والمنسقين المقيمين وأفرقة الأمم المتحدة القطرية.

63 - وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2020، سافرت نائبة الأمين العام في بعثة تضامن إلى غرب أفريقيا، بما فيه منطقة الساحل، لبحث كيفية حشد الدعم، بالتشاور مع الحكومات ومنظمات المجتمع المدني، في المجالات التي تعتبر حاسمة للتعافي بشكل أفضل من آثار جائحة كوفيد-19 وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وكانت مجالات التركيز الرئيسية على هذه الرحلة هي: (أ) تمويل التنمية؛ (ب) وتسخير الابتكار والتكنولوجيا من أجل الإدماج الاجتماعي؛ (ج) والأمن الغذائي وتغيير النظم الغذائية بصفة جذرية؛ (د) وزيادة الثقة لإنشاء/لإدامة مؤسسات قوية وعادلة وفعالة. وزارت خمسة بلدان (سيراليون وغانا ومالي والنيجر ونيجيريا) واغتنمت هذه الفرصة أيضاً لإبراز مشاركة المرأة ودوره القيادي في مجالات السلام والأمن والتنمية وللإقرار بعمل الأمم المتحدة على أرض الواقع.

آفاق العمل في المستقبل

64 - تواصل الأمم المتحدة تعزيز الشراكات مع المؤسسات الإقليمية (المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، والتحالف من أجل منطقة الساحل، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وغيرها) والمؤسسات المالية الدولية، وكذلك المنتديات والمبادرات العالمية.

65 - وقد وقّع اتفاق ثلاثي بين برنامج الأغذية العالمي ومنظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية والأمانة الدائمة لمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل من أجل تحسين الفرص الاقتصادية وسبل العيش للمنتجين في المناطق الريفية، مع التركيز على النساء والشباب والرعاة الرحل.

66 - وخلال الجمعية العامة للتحالف من أجل منطقة الساحل، التي انعقدت في 15 شباط/فبراير 2021، اعتبر ممثلو المجموعة الخماسية لرؤساء دول منطقة الساحل والتحالف من أجل منطقة الساحل العمل من أجل تحقيق الاستقرار الذي يقوم به برنامج الأمم المتحدة الإنمائي نشاطاً أساسياً لترسيخ الطفرة المدنية في منطقة الساحل، وشددوا على الحاجة إلى الأخذ بنهج متكامل بين الأمن والاستقرار والاستجابة الإنمائية.

67 - ولتوحيد الجهود المشتركة وتوسيع نطاقها، أصدرت استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل ثلاثة عروض، هي: (أ) الطاقة المتجددة؛ لتحقيق النمو الاجتماعي والاقتصادي المستدام والحد من الفقر من خلال زيادة فرص الحصول على الطاقة النظيفة والميسورة التكلفة؛ (ب) والحوكمة؛ لتحقيق

الاســـتقرار في بؤر الأزمات، وتعزيز النمو الشـــامل في المناطق التي لا تعاني من أزمات، ودعم التغيير الجذري على المســـتوى المحلي والوطني والإقليمي؛ (ج) والقدرة على التكيف مع تغير المناخ والزراعة المستدامة؛ لإحداث تغيير جذري في سبل العيش والاقتصادات مع ضمان النتائج المحققة في الأمن الغذائي والتغذية. وتجمع العروض خبرات الأمم المتحدة وتســـتجيب لخطة الدعم والأولويات الإقليمية وتتطلب تمويلا للتنفيذ.

68 - ولا يمكن المبالغة في أهمية التحليل التنبؤي لتعزيز عمل الأمم المتحدة في منطقة الساحل. ويجري تجريب مبادرة تحليل تنبؤي في منطقة الساحل، تركز على الترابط بين التشرد، والمخاطر المناخية، وانعدام الأمن الغذائي، وزيادة العنف، والأخطار التي تهدد ســـبل العيش. ولدى الأمم المتحدة خطط أخرى للتعاون مع أكاديميين عالميي المستوى ومؤسسات وطنية بشأن إنشاء منبر منسق لتحليل البيانات لهذا الغرض.

69 - ويجب تغيير الخطاب المتعلق بمنطقة الساحل ليصبح خطاباً واسع النطاق، ليجمع بين الفرص والتحديات على حد سواء. وسيتطلب ذلك العمل مع سكان منطقة الساحل ووسائل الإعلام والشركاء داخل منطقة الساحل وخارجها لتغيير كيفية تشكيل خطابها. وبفضل توحيد الجهود لإظهار ثراء منطقة الساحل وقصص نجاحها في العمل المنجز وتأثير الإجراءات الجماعية، ستظهر صورة أفضل. وسيساهم إنشاء اللجنة التوجيهية المعنية بتغيير الخطاب المتعلق بمنطقة الساحل في هذا الجهد، حيث يركز على المجالات التالية: (أ) اقتصـــاد نامٍ وزراعة مزدهرة؛ (ب) وبيئةٌ غزيرة الموارد وأرض للابتكار؛ (ج) وتراث ثقافي قوي وشباب نابض بالحياة.

جيم - التوصيات

70 - عند إلقاء نظرة على الحالة في منطقة الساحل، من الضروري أكثر من أي وقت مضى التعجيل بتقديم الدعم المتكامل والمتماسك والمنسق للمنطقة. وسيساعد المنسق الخاص المعني بالتنمية في منطقة الساحل على ضمان إعادة وضع استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل ومنطقة الساحل على الساحة العالمية - مع التركيز على التنمية المستدامة - لتسهيل الإجراءات التالية الموصى بها:

(أ) تلتزم الأمم المتحدة بالتعجيل الجماعي بالاستثمارات، وتوسيع نطاق البرامج الرئيسية، وإبراز الإنجازات الواضحة؛

(ب) ينبغي الاســـتفادة من الفرص التي تتيحها الهبة الديمغرافية المتمثلة في أكثر من 150 مليون شاب تقل أعمارهم عن 25 سنة في منطقة الساحل، في جهود التنمية المستدامة لإيجاد سبل العيش والمساعدة على استدامة السلام في عقد العمل؛

(ج) شهد عام 2020 الذكرى السنوية العشرين لاتخاذ قرار مجلس الأمن 1325 (2000) بشأن المرأة والسلام والأمن. ويلزم إحداث تحول جذري لضمان مشاركة المرأة مشاركة مجدية في عمليات السلام، وحصولها على الموارد المخصصة لتحقيق المساواة بين الجنسين، وتقديم المساعدة المباشرة إلى المنظمات النسائية. وإدماج المرأة وتمثيلها وضمان مشاركتها فعلياً أمرٌ حاسم بالنسبة للسلام والاستقرار في منطقة الساحل؛

(د) تماشياً مع التوصيات الصادرة عن المجموعة الخماسية لرؤساء دول منطقة الساحل والتحالف من أجل منطقة الساحل في شباط/فبراير 2021 بشأن الحاجة إلى الأخذ بنهج متكامل بين الأمن

والاســـتقرار والاســـتجابة الإنمائية، ينبغي للأمم المتحدة والدول الأعضـــاء والشـــركاء الســـعي إلى تحقيق "طفرة مدنية" لتوسيع مرافق تحقيق الاستقرار في جميع المناطق المتضررة من النزاع في منطقة الساحل؛

(هـ) التنسـيق الوثيق والتمويل والروابط بين التنمية الاجتماعية والاقتصـادية والأمن والعمليات الإنسانية أمرٌ حاسم للتخفيف من الآثار التي تخلفها جائحة كوفيد-19 في قطاعات متعددة وضمان استجابة متماسكة وفعالة في مجال التعافي من تلك الآثار.